مجلّة اللّغة العربيّة المجلّد: 25 العدد:2 السّنة: الثّلاثي الثّاني 2023 ص: 101-121

البِنْيّة الحِجاجيّة للكِناية مِن خِلال نظريّة المُسَآءلة

the Argumentative structure of metonymy through questioning theory

أ. تواز مصطفى*

تاريخ الاستلام: 20-08-2021 تاريخ القبـول: 10-03-2022

ملخّص: يسعى البحث إلى تفعيل نظريّة حجاجيّة معاصرة هي نظريّة المساءلة عند ميشال مايير**(Michel Meyer)**، التي تقوم على تصور جديد للبلاغة والحجاج أساسه المساءلة والتّفاوض حول مسافة بين المشاركين في الخطاب.

تعدّ الوجوه البلاغيّة أنموذجا خطابيا هامًّا لتتبع إمكانات المساءلة في تحليل القيم الحجاجيّة وسنحاول تحليل تلك الإمكانات في صورة بلاغيّة **(الكناية)** لتحديد عناصر المساءلة في بناء مفهوم الكناية من جهة، ومحلّلين البعد الحجاجي فيها الذي يكشف عن بعد مساءلاتي يمكن أن يثري جوانب تحليل الوجوه البلاغيّة من جهة أخرى.

كلمات مفتاحيّة: بلاغة؛ حجاج؛ مسآلة؛ كناية.

Abstract: This research investigates Michel Meyer's augmentative's theory on rhetoric conception as a negotiation of the distance between the discourse participants.

Rhetorical displays help analyzing questioning possibilities as they are based on explicitly and implicitly duality. We will analyze the role of these questioning .

Keywords: rhetorie;argumentation; Questioning; metaphor; metonymy.

* - المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر.

البريد الإلكتروني: Touaz32@yahoo.com (المؤلّف المرسل).

1. مقدّمة: تسعى كثير من المقاربات النّظريّة لتجديد البحث البلاغي تحت مظلة البلاغة الجديد، وهي مقاربات تتسم بانفتاحها على مجالات معرفيّة مختلفة بدعوى أنَّ البلاغة علم يمكن أن يدرس كل الخطابات الإنسانيّة، وقد اتفقت هذه المقاربات –مع اختلافها حول بعض المسائل الجزئيّة- على مبدأ أساس؛ هو استرجاع المكون الحجاجي الأصيل في البلاغة، بعد أنْ تعرضت للاختزال والانحسار وهيمنة المكون الجمالي، نظرا لتحوّل الأنساق المعرفيّة واللغويّة. وتعدّ مقاربة **ميشال ماير(Michel Meyer)** من أهم النّظريات الحجاجيّة المعاصرة؛ إذ تقوم على طريقة جديدة في التّفكير يوجهها مفهوم عام هو علم الأشكلة (**Problématologie**)؛ وقوامه السّؤال الذي يغدو إجراء محركا لعمليّة التّفكير والتّواصل والحجاج. وتكشف النّظريّة في تحليل الخطابات عن تعالق البلاغي بالحجاجي تبعا لعلاقات السّؤال بالجواب، وتقدّم منهجيّة لكشف العلاقات بينهما وتحليل الآليات الحجاجيّة في بناء الخطاب أو تلقيه.

الإشكاليّة: تطرح الوجوه البلاغيّة إشكالا في الدّراسات الحجاجيّة؛ يتعلّق بمدى قُدرتها على تقديم عناصر حجاجيّة في مقابل العُنصر التّخييلي والجمالي فيها، لذلك تركز هذه الدّراسة على الكناية في البلاغة العربيّة، باعتبارها صورة بلاغيّة قابلة للتّحليل وفق مبدأ المُسآءلة عند **ماير**، لأنّها تتشكّل من ضمني ومصرَّح به. وقد انطلقت الدّراسة من التّساؤلات التّاليّة:

-ما مدى قدرة المسآءلة على الكشف عن المقوّمات الحجاجيّة للكناية؟

-ما هي عناصر الحجاج الضّمنيّة التي يكشف عنها السّؤال في عبارة الكناية؟

-كيف تؤسِّس الكناية لحجاج بلاغي تنسجم فيه مكونات الخطاب (متكلّم ومستمع وخطاب)؟

وللإجابة عن هذه التّساؤلات، اعتمدت الدّراسة المنهج الوصفي، متبعة طرائق التّحليل، للوقوف على فعاليّة نظريّة المسآءلة في قراءة المفهوم البلاغي للكناية وتوجيهه حجاجيا.

2.البلاغة عند ميشال ماير*:

2.1البلاغة مسآءلة: المنطلق عند **ماير**، أنَّ البلاغة غير متجاوزة وغير قابلة للتجاوز، لأنّها سمة للإنسان، كما أنّ التّنوع والاختلاف سمتان في تكوينه، وهذه

الخصائص تحدد نظرته للعالم[1]. فالإنسان، تبعا لذلك، كائن بلاغي جوهره الاختلاف والصّورة الأسمى لهذا الخلاف تظهر في الحوار، والتّحاور الذي يبنى على المساءلة (**Questionnement**)، وهذه الأشكلة أو المساءلة هي عصب النّظريّة الحجاجيّة عند **مايير**.

تهتم المسآءلة بالسّؤال كونه عنصرا بلاغيا وطريقا للتحاور في ظل الاختلاف المسلم به، فمهمة المسآءلة: "هي توضيح الأسئلة لفهمها من جهة، وللبرهنة عليها من جهة أخرى"[2].

ينطلق هذا التّصور من طبيعة الكلام، فالكلام عند **مايير(خلافا للمدارس اللسانيّة التي اشتغلت على اللغة والكلام)** عبارة عن سؤال تكويني؛ منه تتشكل المعرفة وإليه تعود باعتباره المصدر الأوّل للجواب: "إنّ السّؤال هو الإمكانيّة الوحيدة التي يسمح بها السّؤال عن الكلام وهذا ما يمثل حجر الزّاويّة في نظريته. أمّا بقيّة الأحداث الكلاميّة فهي فروع عن السّؤال"[3]. ويؤكد مايير أنّ عمليّة التّفكير ليست سوى عمليّة مساءلة باستعمال الكلام الحامل للفكر المُسَائِل.

إنّ السّؤال التّأسيسي الذي يقدمه مايير باعتباره مرتكزا لنظريته الفلسفيّة، وما يتبعها من نظريات في البلاغة والحجاج؛ يتجاوز حدود المجال اللساني، فلا يرتبط بالصّيغة الاستفهاميّة المحضة أو مقابلاتها في النّظام اللساني، إنّه: "حاجز أو صعوبة أو ضرورة اختيار فهو بالتّالي نداء إلى اتخاذ قرار"[4].. ووفق الطّبيعة المسآءلاتيّة للكلام يقدم مايير مقترحاته في مجال البلاغة والحجاج، لأنّ تلك المسآءلة التي تشكل جوهر الكلام وغاياته تفترض بلاغة وحجاجا موازين لتلك الطّبيعة.

يتعلّق التّفاوض في نظريّة المسآءلة بالمسافة، أي بتقدير المسافة بين القريب والبعيد "فالآخر يسالنّا ونضطر للإجابة على تساؤلاته، فالآخر مشكلة بالنّسبة لنا"[5]. وهذه المسافة تحلّ أو تنتفى أو يبرهن عليها بحسب تقدير المسافة، قربا أو بعدا أو غيابا، وتقدير المسافة مرتبط بالمحتمل والقيمي، أي أنّها مرتبطة بالاختلاف، فنحن نقدر المسافة وفق مجموعة من القيم التي تنتمي إلى مجال المحتمل (المشهورات)[*].

بناء على التّصورين السّابقين (المساءلة، المسافة) وبعد مناقشة تعريفات البلاغة التي تختزلها في أحد المكونات (لوغوس، باتوس، إيتوس)؛ يقترح مايير تعريفا للبلاغة

البلاغة هي: "التّفاوض حول المسافة بين المتخاطبين"[6]. هناك مسافة بين الأيتوس والباتوس، ولا مسوغ لوجود بلاغة إذا انتفت هذه المسافة، وقد صاغ ما يوضّح هذا التّصور رياضيا:

اللوغوس(الخطاب)= تغيير(باتوس –إيتوس). أي أنّ تغيير اللوغوس يساوي تغيير المسافة بين الإيتوس والباتوس. فقولهم: (إنّ الحلواني يستطيع أن يفحم مختصًّا في التّغذيّة أمام جمهور من الأطفال) يمكن توجيهه بتفعيل المعادلة السّابقة، اللوغوس هنا هو الطّاب ويرتكز هنا في عنصر الإيجاد (التّقنيّة الحجاجيّة المتبعة) وفي هذا المثال يمكن للإيجاد أن يعتمد حجّة من الحجج شبه المنطقيّة من الطّبيب المختصّ توظف علاقات كالتعدّيّة والسّببيّة ضمن نطاق قيمي (الضّار والنّافع) وفي الطّرف المقابل، تتوجه حجج بائع الحلوى للباتوس، من خلال استمالة الطّفل بواسطة خطاب يثير طبعه الميال للحلوى، فيركز على الطّعم واللون.

يتمثل الإيتوس هنا في صورة: أنا طبيب/أنا حلواني، لكنّ المسافة بين إيتوس الطّبيب والمخاطب(باتوس) تجعل لوغوسه (الخطاب المؤسّس حجاجيا) غير فعال ذلك أنّ المسافة شاسعة بين (أنا طبيب وولع الأطفال بالحلوى). أمّا المسافة في باتوس الحلواني المؤسّس على معرفة بأسرار الحلوى طعما ولونا، فهي للوغوس مقنع لأنّ المسافة بين الإيتوس والباتوس متقاربة لحد التّماهي.

إنّ التّفاوض هنا يتعلق بالأسئلة حول: لماذا هذه الحلوى ممتعة؟ أو لماذا هي مضرة؟ لماذا عليكم شراء هذه الحلوى؟ لماذا عليكم تجنب شراء هذه الحلوى؟ والبرهنة على هذه الأسئلة في خطاب يمثل أجوبة مباشرة، أو غير مباشرة، تعدّ عصب الإقناع.

توجد البلاغة -حسب مايير-حين لا يكون هناك جواب بشكل مباشر وحرفي وهذا الجواب على المستوى البلاغي: "يثير سؤالا غير مطروح بشكل حرفي أو صريح"[7] من خلال ارتباطه بسياق وصيغة بلاغيّة، وبناء على ذلك، تمثل الصّور والأساليب البلاغيّة أجوبة بلاغيّة وفق هذا الطّرح. وهكذا ترتبط البلاغة بالمساءلة في نموذج لتوارد الأسئلة والأجوبة، ولكي لا تدخل في دوامة تأويليّة يضبطها مايير بقانون منظم، هو القانون الأساسي الذي يقرأ بلاغيا وحجاجيا: " إنّ جوابا يحيل على س1 سيحيل بالضّرورة على آخر"[8].

القراءة البلاغيّة للقانون السّابق تجعل الجواب الأوّل مساويا للجواب الثّاني أمّا القراءة الحجاجيّة فتجعل الجواب الأوّل حجّة للثّاني، والنّموذجان لا يمكن تفعيلهما دون سياق، نمثّل لهما دون إغفال عنصر السّياق:

السّياق: دخول طالب متأخّر للصف.

الخطاب: إنّها الثّامنة والنّصف يساوي لقد تأخرت كم السّاعة؟ ما معنى أنّها الثّامنة والنّصف؟ (أو أي سؤال صريح أو ضمني للتأخّر).

وفي الصّيغة الحجاجيّة، يكون (كم السّاعة؟) حجّة لقول (لقد تأخرت)، وعليه فإنّ العلاقة بين الجوابين، سواء أفي الصّيغة البلاغيّة أم الحجاجيّة، هي نفسها العلاقة بين السّؤالين. يتقاطع هذا الطّرح مع الطّبيعة الرّياضيّة للحجج الشّبه منطقيّة عند بيرلمان والتي تستند على قوانين منطقيّة لكن في شكل خطابي، أي ليست برهانيّة محضة، كاعتماد مبدأ التّناقض أو التّماثل، أو علاقة التّبادل والعدل أو التعدّيّة .[9] ويتاح استنباطها من خلال صياغة مايير، ففي المثال السّابق تصاغ الحجّة وفق علاقة التعدّيّة على شكل: أنت متأخّر، لأنّها السّاعة الثّامنة والنّصف والمفروض حضورك الثّامنة.

من أجل تبيان وظيفة البلاغة باعتبارها تفاوضا حول مسافة؛ يميز مايير العلاقة بين الجواب الأوّل والثّاني، ففي الصّيغة البلاغيّة التي تقول إنّ ج1 هو نفسه ج 2 (إنّها الثّامنة والنّصف-لقد تأخرت) لا يعني، في تلك الصّيغة، أنّ ج1 يعني حرفيا ج2، والبلاغة تتكفل حسب مايير بالإجابة عن هذه العلاقة، وربّما قصد بذلك أنها تغطي المسافة، فلا يمكن أن تكون ثمّة مطابقة بين الجوابين إلاّ مجازيا، أي بتوصيف بلاغي، يقول: "تقدم المجازيّة امتياز القفز على هذا السّؤال"[10] وهذا القفز مرهون بمعطيات سياقيّة وكفاءات المخاطب، إذ يفترض أن يحلّل السّياق ليستنتج الجواب المخفي مجازيا.

2.2 الصّور البلاغيّة أنموذج للمسآءلة: لعلّ مايير يقصد بالمجازيّة مفهومها العام لا الخاص، فلا يقصد الوجوه البلاغيّة المحددة معياريا تحت مفهوم المجاز(التّشبيه، الاستعارة، الكناية، التّمثيل...)، بل يقصد كل الأشكال البلاغيّة التي يمكن أن توظّف عن طريق تبادل معنى صريح وضمني داخل إطار بلاغي محكوم بالمقصد والمقام، كالجملة

الخبريّة في المثال السّابق(إنّها الثّامنة والنّصف)، فإنّ قولها جوابا لسؤال (كم السّاعة؟) لا يعدّ قولا بلاغيا، لتعذر ثنائيّة الصّريح والضّمني فيها أمّا ورودها جوابا متعلقا بسياق معيّن (التّأخّر عن الصّف في مثالنا)، فيجعلها قولا بلاغيا؛ لوجود معنى ضمني يقابل المصرح به.

إنّ التّمييز بين صيغة بلاغيّة وأخرى حجاجيّة في قراءة قانون مايير، لا يعني الفصل بين البلاغي والحجاجي، بل إنّه يقر بوجود علاقة تذاوتيّة بينهما، أي لا وجود لبلاغة دون حجاج ولا وجود لحجاج دون بلاغة، فالقول (إنّها الثّامنة والنّصف) لا يمكن أن يكون حجة لقول (لقد تأخرت) إلاّ بالتّوصيف البلاغي(الغرض البلاغي الخبر المتمثل في التّوبيخ)، لأنّ افتراض مايير في الصّيغة الحجاجيّة أنّ (ج2 يستلزم ج1)؛ لا يتحقّق بدون معطى الصّيغة البلاغيّة، ذلك أنّه ليس هناك فعليا ما يدفع لاستنتاج (ج2)، لكن التّوصل لذلك الاستنتاج، الذي كان بالإمكان العدول عنه، هو ما حقق الحجاج في صورة بلاغيّة.

هل يمكن أن يتعطل الاستنتاج في المثال السّابق رغم توجيه السّياق له؟ يمكن أن يؤدي سوء الفهم أو التّجاهل أو التّغابي إلى إعاقة البنيّة الحجاجيّة عبر إعاقة الاستنتاج البلاغي. يحدث ذلك، غالبا، في إحدى مكونات التّخاطب، أو في مجموعة منها. وعلى مستوى آخر، يظهر هذا العائق لخلل في السّياق، فالمجازي شديد الصّلة بالمسافة الشّاسعة بين الملفوظ وتأويله المفتوح (في الخطاب الأدبي بشكل خاص) أين تحتفظ البلاغة بالشّكل الصّوري للخطاب، وتنفلت المسافة بين الصّريح والضّمني، لصالح المسافة نفسها؛ التي تؤسّس للجمالي، الذي يتمنع عن القالب والمعيار. في هذا المستوى الذي تخفت فيه البلاغة لصالح الجمالي والتّأويلي(الأدبيّة)، أو يفرض عليها تجديد آلياتها، وانفتاحها على ميادين أخر؛ يغيب أو يغيّب الحجاجي، تزامنا مع تراجع البلاغي. من هنا تفصل بعض الأنساق بين بلاغة أدبيّة (تأخذ عدة مسميات بحسب الخلفيّة، أسلوبيّة، شعريّة، سميائيّة) وبلاغة إقناعيّة، وبلاغة أخرى عامّة. والمتتبع لمسار البلاغة وعلاقتها بالحجاج يدرك سبب السّمعة السّيئة اللصيقة بالبلاغة، التي تعلي من شأن الأسلوب والتّخييل على حساب الحجاج والإقناع.

إنّ الحجاج حسب نظريّة المساءلة، وفي إطار علاقته التّداوتيّة بالبلاغة : "يشتغل باعتباره ضرورة تؤدي إلى نتيجة أو موقف يحمل الغير على اتخاذه إزاء مشكل مطروح في سياق يوفر للمتخاطبين مواد إخباريّة ضروريّة للقيام بعمليّة الاستنتاج المتصل بالزّوج سؤال/جواب"[11] وإذا كانت مسألة حمل الأخر على الإقناع أو الإذعان والتّسليم بالفكرة المطروحة وتبنيها أصيلة في مفهوم الحجاج بمختلف نظرياته، فإنّ نظريّة المساءلة تتفرد في تصورها لطرق هذا الحمل ووظائفه، وتجعل الأشكلة المعضودة بالمواقف البلاغيّة عصب عمليّة الإقناع، الذي هو نتيجة مساءلة تسلّم بالاختلاف والنّقاش والتّفاوض: "فكل كلام قائم على السّؤال، والسّؤال حجاج وأن نحاجج معناه أنّ سؤالا قد طُرح، وأنّ وراءه اختلاف الأفراد ونزعاتهم، ويجب مفاوضة المسافة بشأنه"[12] لذلك ارتبط الحجاج بالضّمني والمصرح به، لأنّهما يتيحان المساءلة والمسافة المتفاوض حولها.

تعدّ الوجوه البلاغيّة (figure) مدخلا بلاغيا للتفاوض في المسافة، لأنّها بمثابة سؤال يستدعي جوابا إشكاليا بالضّرورة، ومعنى أشكلة الجواب، أنّه لا يقدم سوى وجها واحدا للسؤال؛ يتجاوز ظاهر اللفظ، ويتيح احتمالات(أسئلة) أخرى.

سنحاول استغلال المفاهيم السّابقة لتحليل وجه بلاغي في البلاغة العربيّة (الكناية)، للوقوف على الإمكانات الحجاجيّة فيها، والتي تنطوي تحت الإمكانات البلاغيّة نفسها.

3. البناء الحجاجي لمفهوم الكناية:

1.3 بنيّة المسآءلة من خلال مفهوم الكناية عند الجرجاني: سنخصّ مفهوم الكناية عند الجرجاني بالدّراسة لعدة اعتبارات، أوّلها أنّ مفهوم الكناية في الموروث البلاغي العربي لا يختلف، من حيث البنيّة الأساسيّة، عن (إطلاق لفظ يراد به لازم معناه)، وثانيهما أنّ الجرجاني نبه لعنصر مهم في الكناية لم يوله البلاغيون من بعده كبير اهتمام، وهو مسألة المزيّة المعنويّة والتّأثيريّة في الكناية.

الكناية عند الجرجاني: "أن يريد المتكلّم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة لكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه"[13].

يقدّم تعريف الجرجاني صورة لثنائيّة مايير في حجاج المساءلة (الصّريح والضّمني) فالمتكلّم مستعمل الكناية يريد إثبات معنى من المعاني فلا يذكره، أي أنّ ملفوظ الكناية

يخفي المعنى المقصود ويصرح، ويصرح بالمعنى المجاور له (تاليه وردفه) إيماءً وإشارة (فيومئ إليه).

تتحقق الكناية، من خلال مفهوم الكلام عند مايير، باعتبارها ملفوظا يؤدي بلازم معناه إلى نتيجة لحمل المشارك في عمليّة الخطاب إلى تبني موقف إزاء المشكلة التي يتضمنها صريح الكناية، باعتماد سؤال معطى ضمنيا، وتتكفل استراتيجيات بناء الكناية بتهيئة طرق اشتغال هذا السّؤال.

وبالرّجوع للمفهوم الذي يقدّمه الجرجاني للكناية في دلائل الإعجاز يمكن أن نقف على بعض الملاحظات التي تتيح قراءة للمفهوم من خلال مخرجات حجاج المسآءلة:

-(أن يريد المتكلّم إثبات معنى من المعاني)، المعنى المقصود في الكناية نتاج عمليّة تلقٍ تتعلق بالسّياق من جهة، وبالعرف الخطابي من جهة أخرى، لكنّه معنى مكنّى غير مصرح به، وتقنيات الإخفاء هي أساس الكناية بلاغيا، فإخفاء المعنى ليس لعبة لغويّة تعمد إلى الإلغاز أو رياضة بلاغيّة، فالمتكلّم يختاره لقصد ما، وليس متعلقًا بمجرد أنّ الإخفاء أبلغ، وبما أنّه إخفاء مقصدي، فإنّ له وظيفة حجاجيّة يمكن تحليل بعض آليات اشتغالها على مستوى المساءلة؛

-تفترض نظريّة المساءلة في الخطاب أنّ المعنى نتاج عمليّة مساءلة؛ تتأسّس وفق الأسئلة والأجوبة التي تتاح بلاغيا بتحكيم المقاصد والمقامات، والكناية على هذا الطّرح صورة بلاغيّة للمساءلة من خلال عمدة المعنى الخفي الذي يقتضي سؤال/أسئلة للتوصل إليه، وتضمن البنيّة البلاغيّة للكناية تشكيل مساءلة فعالة من خلال المعنى المصرح به: "...فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة لكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود" فالمعنى المصرح به في الكناية يكون **تاليا وردفا** للمعنى (المستلزم) ويفهم من (تاليه وردفه) أنّ المعنى المصرّح به في الكناية يحمل صفة الإشاريّة التي تحقق الكناية، ويتضمن ما يمكن تأويله على المستوى البلاغي للوصول إلى المعنى اللازم، ولا يكون هذا التّضمين فعّالًا ضامنا لعبور السّامع أو المخاطب من الإشارة إلى المعنى المقصود؛ ما لم يؤسّس مقاميا، فالعلاقة بين المعنيين المصرح به والضّمني في الكناية خاضعة للمقام، وبناء كناية فعالة خطابيا يقتضي جعل المسافة بين الإشارة والمشار إليه قريبة أو مضمونة، على خلاف الصّور البلاغيّة الأخرى، وهذا يظهر بوضوح في وصف الجرجاني

للمعنى المصرح به ب(الرّدف والتّالي) فاللفظتان تحيلان على معنى القرب، فالتّالي في الرّتبة لاحق قريب، أمّا الرّديف فأشد قربا وملاصقة، وأساس الكناية بلاغيا لا يعدو تنظيم هذه المسافة مقاميا. هذه المسافة القريبة المنظمة هي التي تتيح إمكانيّة اعتبار وفهم المعنى المصرح به دون أن يختل المعنى اللغوي (المستوى الأوّل).

وعلى مستوى المساءلة، تكفل العلاقة بين السّؤال والجواب المتضمنين في الكناية تنظيم المسافة، فالمعنى المصرح به هو السّؤال (على المستوى البلاغي). فتحليل الملفوظ الكنائي في المثال (كثير الرّماد) يقوم على أساس السّؤال: ما معنى كثير الرّماد في هذا السّياق؟ وتوفّر عناصر السّياق اللغوي والاجتماعي المكونة لكفاءات التّلقي الوصول للجواب (الكرم) وتفترض الكناية أن يكون المعنى اللازم/الجواب واحدا أو متعدّدا تعدّد موافقة، لأنّها ترتكز على إشارة ضامنة(معنى تالٍ ورديف):

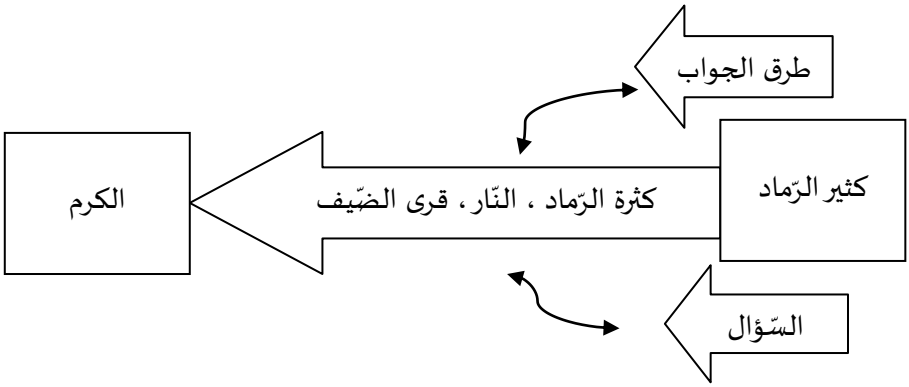

لدينا: **الملفوظ**: كثير الرّماد

السّياق اللغوي: طويل النّجاد رفيع العماد كثير الرّماد إذا ما شتا.

السّياق الاجتماعي: قرى الضّيف مرتبط في تلك الفترة بإشعال النّار للعناية بالضّيف زادا ودفئا، لذلك كثفت الشّاعرة المعنى وقربت الإشارة بتقديم سياق الزّمن(الشّتاء) لتقويّة الإشارة، فكثرة الرّماد شتاءً تزيد للكرم بتقديم الطّعام كمال الكرم بحسن الضّيافة، دون أن يخفى مقاميا ما يكابده عابر السّبيل والمستغيث شتاءً من جوع وبرد قد لا يكابدهما في الصّيف، ومؤشّر(كثير) يضمن هذا الفهم (فالممدوح) صاحب قرى

وضيافة في كل فصل، لكن رماد ناره يكثر في الشّتاء لكمال جوده فالكرم طبع فيه وأصل.

هذا التّحليل البلاغي الذي يمكن الإسهاب فيه استجابة للمؤشّرات اللغويّة وتمظهراتها المقاميّة، دليل على الكفاءة الإشاريّة للكناية، فالإشارة المحكمة فيها توجز، والإيجاز عصب البلاغة (بل إن هناك من عرف البلاغة بالإيجاز)، وتنتظم تلك الإشاريّة عبر السّؤال والجواب:

ما المقصود بكثير الرّماد؟ لا يتصور أنّ السّامع يتوقف ويطرح السّؤال، إنّ استجابته السّريعة للملفوظ الكنائي نتاج مساءلة عميقة، لا يكشف عنها إلاّ في تحليل متأنٍ، لكنّها موجودة، تكفل وجودها العميق الممارسة البلاغيّة نفسها.

إذن، المعنى الثّاني هو السّؤال في المستوى البلاغي المعياري للصورة، لكنّه ليس كذلك على المستوى الحجاجي.

(يومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه)، وفق المنظور البلاغي عند مايير، القائم على مفهوم المسافة (التّفاوض حول المسافة)؛ يكون المعنى التّالي(الرّدف) دليلا على المعنى الأوّل، تبعا للعلاقة الاستلزاميّة في بناء الكناية: م1 يستلزم م2 والدّليل/ الحجّة* يحيلنا إلى تحليل العلاقة بين منطوق الكناية(المصرح به) ومفهومها(المضمر) استدلاليا، فنحصل بعد تحديد المضمر سياقيا على استدلال من نوع القياس:

-كل كريم كثير الرّماد؛

-الممدوح كثير الرّماد؛

-الممدوح كريم.

على المستوى القضوي، ترتبط المقدمة الكبرى في القياس السّابق بأصل بلاغي عريق هو الموضع المشترك (topic)، وهي مقدّمة مضمرة على مستوى الاشتغال البلاغي، لكنّها حاضرة متضمنة داخل المقدمة الصّغرى (المصرح به)، وفق معطيات المقام التي أتاحت الانتقال، ومنحت المقدّمة الكبرى صفة الموضع المشترك (اتفاق وليد بيئة وأعراف اجتماعيّة وأدبيّة بأنّ الكريم كثير الرّماد) وعليه فالنّتيجة المتوصل إليها من هذا القياس(المضمر) هي المعنى المستلزم في الكناية والذي يعضد باللفظ الكنائي كثير الرّماد.

لا يتعارض التّحليل القضوي السّابق مع التّحليل المساءلاتي المقترح، فالفرق بين البنيتين المنطقيّة والمساءلاتيّة يكمن في كون الطّرح الأوّل (القياس) هو ملء للفراغات التي تترك في الكناية، والتي تشكل جوهر صورتها البلاغيّة على شكل قياس من خلال ربط علاقات بين المعنى المصرح به والضّمني، فيربط المعنى المصرح به بين مقدّمة ضمنيّة تستدعى بلاغيا (عبر المقام)، وبين النّتيجة التي هي لازم المعنى في الكناية. هذا الصّنيع الاستدلالي، يرتبط بأهم الوسائل الحجاجيّة المتوصل إليها عبر ممارسة تحليل منطقي لحجاج الخطابة القائم على المحتمل في البلاغة الغربيّة القديمة، والتي تستمد أصولها من خطابة أرسطو، وهي الوسيلة المعروفة بالقياس المضمر، ويعتبر من أهم الوسائل الحجاجيّة عند أرسطو، وهو قياس خطابي (مقدماته احتماليّة) يقوم على إضمار إحدى قضاياه، وهي مقدّمته الصّغرى غالبا، ويعوّل فيه على قدرة المستمع على ملء ذلك الفراغ، وهو تعويل شديد الصّلة بالعقد الحجاجي بين طرفي الخطابة في التّداول[14].

أمّا في المسآءلة، فإنّ بناء العلاقات بين المصرح به والضّمني يتحقق عبر السّؤال والجواب، فالمدح بكمال الكرم في المثال السّابق جواب، لأنّ مايير يفترض أن الجواب لا يكون بشكل مباشر وحرفي، وهذا هو هدف البلاغة في الأصل، إنّها تثير عبر الأجوبة أسئلة غير مطروحة بشكل حرفي. إذن، المدح ب**(كثير الرّماد)** جواب لسؤال بلاغي وهو**(دليل)** على المستوى الحجاجي، دليل يستمد فعاليته الإقناعيّة من الأسئلة التي يثيرها هو نفسه، المصرح به على المستوى الحجاجي ليس طريقة بلاغيّة لقول الضّمني، بل هو دليل عليه. ولا شكّ أنّ عمليّة التّلقي المعقدة لا تفعل بصورة إجرائيّة الانتقال من السّؤال إلى الجواب كما يقدّمه التّحليل المساءلاتي، لكن لما كانت المساءلة صورة للفكر الظّاهر في صورة خطاب، كان ذلك التّحليل كشفا للبنيّة العميقة للخطاب الحجاجي، الذي يظهر سطحيا على المستوى البلاغي، وعليه فإنّ الصّورة البلاغيّة، بناء على هذا الطّرح، **تجلٍّ خطابيٌّ لفكر قائم على السّؤال، ليس فكرا سطحيا متعلقا بتكامله مع الواقع بل يتعدّى ذلك للكشف عن طرق التّفكير العميقة التي تسهم في بناء التّصورات.**

2.3 سؤال الكناية والعلاقات الخطابيّة: لا يكتمل تحليلنا الحجاجي لإمكانات المفهوم البلاغي للكناية، وفق تصور مايير، إلاّ بالوقوف على العنصر الثّاني الذي يرتبط بمفهوم التّفاوض حول المسافة في البلاغة، وهذا التّفاوض هو صورة للعلاقات الخطابيّة بين (الخطاب والباث* والمستمع) التي تشكل أساس نظريّة أرسطو الحجاجيّة (لوغوس، إيتوس، باتوس).

3.3 العلاقات الخطابيّة:

اللوغوس: الحجج الخطابيّة التي تجمع بين الحجاج باعتباره استدلالا يقع في دائرة المحتمل والجوانب اللغويّة المتعلقة ببناء الخطبة"[15].

الإيتوس: "أن يكون الخطيب موضع قبول عاطفي لدى المتلقي لحظة بث الخطاب وتلقيه"[16].

الباتوس: "معالجة انفعالات المتلقي وتحليلها واختيار الجانب الذي يهم منها باعتباره وسيلة حجاجيّة"[17].

العلاقة بين (المتكلّم والمستمع) هي التي تحرك المساءلة باعتبارها مفهوما بلاغيا ومن ثم حجاجيا، إنّها: "تهيئ الفضاء الأمثل لإثارة السّؤال وإذكاء المساءلة المستمرة القائمة على الحجاج باعتباره مفاوضة للمسافة بين الطّرفين وتكييفها حسب مقاصد المخاطب"[18].

العبارة البلاغيّة، إذن، تفترض، على أساس حجاجي، أن يجتمع فيها العناصر الثّلاثة دون تغليب لأحد العناصر، ذلك أنّ الإيتوس: "هو الذي يأذن بالجواب ويضع نقطة النّهاية للمساءلة. أمّا الباتوس فهو الذي يغذي الأسئلة، فيما يترجم اللوغوس الأسئلة والأجوبة بطريقة اختلافيّة من أجل إتاحة العلاقة التّذاوتيّة"[19]. فالجواب نتاج تأثر المتلقي بالباث، وتحديدا، تأثره بالبناء الإشكالي للعبارة، ومعنى أنّ الإيتوس يأذن بالجواب راجع إلى كون الباث يقدم نفسه كمن يمتلك الجواب على السّؤال (المعنى المقصود/ اللازم في الكناية مثلا) لذلك جاء في الغرض السّابق لمفهوم الكناية (يومئ) أي يشير ويأذن للمستمع بتفكيك الإشارة وتحصيل الجواب، وهو في الوقت نفسه يمنح المستمع الحق في تقييم الجواب، وهنا تكمن وظيفة الباتوس (أهواء المستمع) في تغذيّة الأسئلة بحسب ما تثيره الرّسالة (اللوغوس) من أهواء وتفتح من سياقات، ففي عبارتنا

الكنائيّة السّابقة (كثير الرّماد)، تحريك قيمة اجتماعيّة لها أبعاد نفسيّة عند العربي، والأسئلة المغذاة لها علاقة بهذا المنحى النّفسي والقيمي، والإشارة في الكناية تضطلع بوظيفة إثارة الباتوس في مقامات كالمدح مثلا، أو نقيضه الذّم ذلك أنّ في العدول عن المباشرة إلى الإضمار، ومن التّحديد إلى الاقتضاء، تكثيف لقيمة من القيم، وهذا المعنى هو عينه موطن النّزوع الحجاجي في الكناية، وقد جاء في تعريف الجرجاني السّابق (وتجعله دليلا له). وتمثل العبارة الكنائيّة في الأخير اللوغوس، فهي ترجمة للأسئلة والأجوبة، تكون احتماليّة لتتيح تداخل المستويات الثّلاثة، فالاحتماليّة –فضلا عن كونها عصب الحجاج بشكل عام-فإنّها عصب تشكل الكناية بلاغيا وحجاجيا.*

نستطيع، بعد ذلك، أن نفهم إعادة صياغة مايير للمكونات التّقليديّة الثّلاث إلى (أخلاق، سؤال، جواب)[20]، فجعلَ المستمع متصلا بالمتكلّم، وجعل الجامع بينهما المواضعُ المشتركة (الأخلاق)، قبل الخطاب(اللوغوس) الذي يأخذ صورة سؤال/جواب، ويتكفل الإيتوس -كما بينا في السّابق-بتقليص المسافة أو تعميقها بين المتكلّم والمخاطب*.

في الكناية، يبدو الإيتوس (المتكلّم) بارزا، إذ تقدم العبارة الكنائيّة باعتبارها مسلمة فبالرّغم مما تثيره من أسئلة وأجوبة محتملة، لكن المتكلّم يبدو –رغم ذلك-متيقنا من نتائجها/ جوابها ولازمها، ذلك أنّه يستند أولا على السّياق، وعلى قوة الإشارة ثانيا.*

ونستطيع أن نلمس ذلك في تعليق الجرجاني بعد إظهار المزيّة في القول الكنائي على الصّريح: "لا يجهل المزيّة فيه إلا عديم الحس ميت النّفس، وإلاّ من لا يكلّم لأنّه من بادئ المعرفة التي من عدمها لم يكن للكلام معه معنى"[21]. وإن كان هذا الأساس الذي يجعله الجرجاني طريقا لحصول مزيّة الكناية وفضلها مقياسا عاما ينطبق على فهم الكلام ومقاصد البيان، فإنّه يوضح ما نقصد إليه من تداخل العناصر الخطابيّة في توجيه حجاجيّة الكناية، بناء على قيمة المساءلة، فالمتكلّم يتوقع موقف المخاطب من أجوبته (ولا يجهل المزيّة فيه إلاّ عديم الحس)، وفي الكناية يبدو أن توقع المتكلّم بتفاعل مستمعه يكاد يكون يقينا، لأنّ الكناية لا تتأسّس على مبدأ الاختلاف (الذي قد يكون طريق الاستعارة) بل على مبدأ تأكيد الاتفاق، وتوجيهه سياقيا لخدمة المقاصد.

لقد ربط الجرجاني الكناية بالوصول إلى الغاية أو القصد، ووضح أنّ تلك الغاية تتأتى بتفاعل المتكلّم والمستمع والعبارة نفسها، يقول:"...إلاّ أنّ ذلك إذا كان معلوما على

الجملة، فإنّه لا تطمئن نفس العاقل في كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته، وحتى يتغلغل الفكر إلى زواياه، وحتى لا يبقى عليه شبهة ومكان مسألة فنحن وإن كنا نعلم أنّك إذا قلت هو طويل النّجاد وهو جمّ الرّماد كان أبهى لمعناك، وأنبل من أن تدع الكناية وتصرح بالذي تريد"[22]. هذا النّبل الذي يحصل بتقديم الضّمني عن الصّريح مصدره هو اعتبار المستمع، الذي يحصل الاقتناع لديه في أعلى صوره، وهو الاطمئنان **(تطمئن نفسه إليه)**، لأنّه يفكر في القول ويقلب احتمالاته **(مسائلا)** المتكلّم، **(مزيلا الشّبهة أو المسألة)**، والمسألة هنا، ما يمكن أن يبقى عالقا في ذهن المستمع أو المخاطب من جواب/احتمال في العبارة، لا يوافق السّؤال والمقام.

ما يجعل قول الجرجاني أنموذجا للمساءلة البلاغيّة في الكناية، فضلا عن تحديده العناصر الخطابيّة؛ هو تحديد العلاقات بينها لدرجة التّداخل، فالمقصود بالعاقل، في هذا السّياق، الذي لا يحصل الاقتناع لديه **(اطمئنان نفسه)** إلاّ بمساءلة العبارة بعمق (يغلل الفكر في زواياه)، وحتى يزيل ما يعترض اقتناعه من شبه، يحتمل أن يكون المستمع، ويحتمل أن يكون المتكلّم، أي يحتمل الباتوس أو الإيتوس، أو يحتملهما متداخلين معا، وذاك مقصد البلاغة في صورتها العامة، ومقصد الحجاج بالمساءلة فكما أنّ المستمع يُخضع العبارة للمساءلة، ويكون حصول المعنى ومن ثم الإقناع وفقها، فإنّ المتكلّم يخضعها للمساءلة، من حيث توقع الأسئلة التي قد تصدر من مستمعه، فيصوغ القول(الإجابة وفقها)، ومن حيث تقويم القول بعد المساءلة؛ بعد أن يكشف المستمع عن أسئلة لم يتوقعها المتكلّم. والتّاريخ النّقدي العربي حافل بهذا النّمط من مراجعات القول بعد تدخل المستمع أو توجيهه.

يفقد الكلام معناه إذا امتنع الاتفاق بين المشاركين، أو اختلف اختلافا لا طريق إلى التّوفيق معه، وتصبح الكناية بلا معنى، إذا غُمّ على المستمع سبيل الإشارة فيها ولم يستوضح المراد، إمّا جهلا بطرق القول، أو جهلا من المتكلّم نفسه بمقام المستمع، أو ضعفا في التّوفيق بين الصّريح والضّمني، وكل ذلك يقدح في بلاغة القول، وهو نتاج خلل في المساءلة والتّفاوض، بل يقود إلى مساءلة المساءلة نفسها فهل يعقل أنّ معاصرا لا صلة له بالأمثلة البلاغيّة القديمة، يستوضح معنى (كثير الرّماد للكرم) أو (نصاعة القدور للبخل)؟

ويتحول مسار السّؤال من: الوصول إلى الجواب (تحديد معنى العبارة الكنائيّة ومقصديتها) إلى مسار مضاد، سؤال عن الجدوى، قد يصل إلى سؤال التّشكيك في كفاءة المتلقي*، وإن كان هذا السّؤال لا يتعارض مع القراءة أو تأويل النّصوص ووظيفتها البيداغوجيّة، لكن الحاصل أنّ الكناية من حيث الأساس البلاغي صورة آنيّة، لها فعاليّة حجاجيّة محددة، إنها تشبه السّلاح محدود الاستعمال*، تستعمل في مقامات معينة، تلك المقامات التي تضمن فعاليتها الحجاجيّة.

4. **آفاق تعليميّة في تدريس الكناية:** لا يمكن أن تقوم أي مقاربة في تدريس الوجوه البلاغيّة على الجانب التّزييني لها، وهو النّمط الذي تكرس في تدريس البيان في المدارس العربيّة[23]، ولا يخفى أنّ هذا الأسلوب التّعليمي فرضه النّسق البلاغي المهيمن، وهو نسق استقر على معياريّة الدّرس البلاغي كما قدمه شراح مفتاح العلوم للسكاكي وملخصوه، ويعتبر الدّارسون هذا النّسق(ما بعد السّكاكي) مجسدا للبلاغة المنحسرة في صورتها العربيّة، حيث اختزلت البلاغة في مكونها الجمالي(البديع بالمفهوم البلاغي) وانشغلت بتنظيم القواعد وحصر الشّواهد، وغضت الطّرف عن مكون أصيل هو المكون الحجاجي.

لا شكّ أنّ تغييب الجانب الحجاجي[24] في تدريس الوجوه البلاغيّة، فضلا عن كونه يشوش التّصور البلاغيّة الأصيل للوجه البلاغي، يسقط شرطا أساسيا تقوم عليه النّظريات الحديثة في تدريس اللغة، وتسعى إلى تطبيقه، وهو مبدأ الواقعيّة، والمراد بالواقعيّة عموما أنّ الوضعيات التّعلّميّة التي تصمم لتقديم محتوى ما، يجب أن تكون لها علاقة مباشرة بواقع المتعلّم، فتصبح حينها الكفاءة التي يكتسبها قابلة للتوظيف والدّمج، وتؤهله لتجاوز العوائق. ولقد ارتبطت البلاغة منذ البداية بالواقع، فهي أداة لفهمه وللتعبير عنه في آن، وأي تعليم للبلاغة لا يقيم اعتبارا للجانب الحجاجي هو إسقاط للوظيفة الجوهريّة للبلاغة.

تكشف نظريّة المساءلة عن الآليّة الحجاجيّة في الكناية، وهي آليّة –كما بينا سابقا- لا تلغي الجانب الجمالي في الكناية، بقدر ما توجهه عبر توارد السّؤال والجواب حجاجيا، أي أنّها تجعل الحجاجي محورا للاشتغال، انطلاقا من فرضيّة ارتباط الكناية بالعناصر التّداوليه، أكثر من ارتباطها بالعنصر التّزييني. وعليه فإنّ التّحليل المساءلاتي قمين

بتطوير آليات تدريس الكناية، وفق المقاربة الحديثة التي تعوّل على الكفاءة ومفهوم الأداء.

لا يخرج درس الكناية كما تقدمه البرامج المدرسيّة عن عنصرين يشكلان تصميما للدرس:

-**التّعريف**: يُعتمد تعريف تلخيص المفتاح للقزويني (الكناية لفظ أطلق يقصد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الحقيقي)؛

-**الأقسام**: كناية عن صفة، كناية عن موصوف، كناية عن نسبة.

يعضد تعريف الكناية بالأمثلة الجاهزة المكرسة، المنتزعة من سياقاتها انتزاعا والبعيدة بعدا شاسعا عن واقع المتعلّم. فمثلا يستعمل كتاب السّنة الأولى من التّعليم الثّانوي مثال (ركب جناحي نعامة)، ومع أنّ الأسئلة التّوجيهيّة تسعى لبناء المفهوم استنادا إلى ثنائيّة الضّمني والصّريح، إلاّ أنّها تهمل إهمالا واضحا للعلاقات القائمة بينهما، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع الأسئلة المعتمدة في تصميم الدّرس في الكتاب المدرسي، فتهمل أثناء ذلك البنيّة الاستدلاليّة في الكناية، وتفرغ المفهوم من جوهره التّداولي، فتقدّم الكناية شكلا للإشارة. ولو أنّ مدرس الكناية يركز في بناء المفهوم على الجانب الاستدلالي في صورة السّؤال والجواب، لقدم للمتعلّم مفهوما وظيفيا للكناية، يتضمن الإجابة عن: لماذا أستعمل هذا الوجه البلاغي. ولا يفهم من ذلك أن يقدّم تصوّر المساءلة كما هو، وإنّما القصد في تفعيله وتبسيطه حتى يتناسب مع وضعيات التّعلم. فالمساءلة تكفل استرجاع الهويّة الحجاجيّة للكناية، عندما يدرك المتعلّم أنّ القول الصّريح حجة لقول الضّمني، وأنّ صحّة ذلك منطقيا مرتبطة بالسّؤال أو الأسئلة التي ينتجها تعامله مع القول الصّريح في سياق معين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تثير المساءلة أصلا تعليميا مغيبا في تدريس البلاغة وتنظمه وهو الحوار، إذ لا يمكن تصور صف للبلاغة لا حوار فيه، أو الحوار فيه سلبي موجّه، يقوم على استجابات ضيقة فرضتها العادة والممارسة الخاطئة لتعليم اللغة عموما والبلاغة خصوصا. إنّ استثارة الأسئلة الكامنة، والطّاقات التّأويليّة للمتعلّمين أمر جوهري في البلاغة، والمساءلة تنظمه، وتتيح تفعيله في ظروف ديداكتيكيّة معينة. وفي أنموذجنا عن الكناية، تحقق علاقات سؤال/جواب هذا البعد الحواري داخل الكناية نفسها (محاولة الوصول

إلى الإجابة) أو خارجها بين المتعلّمين أو المعلّم والمتعلّمين. ولضمان فعاليّة الحوار على مستوييه يستحسن استعمال كنايات نصيّة (داخل سياق نصّي) له علاقة بواقع المتعلّم، لأنّ الكناية النّصيّة تعزز فرص تكوين مفهوم حجاجي للكناية.

أمّا أقسام الكناية المقررة، فلا يراعى فيها -غرار المفهوم-البعد الحجاجي، ذلك أنّ إهمال هذا البعد في بناء المفهوم، يفترض غيابه في تحديد الأقسام، فليس القسم سوى صورة خاصّة للمفهوم العام، فالكناية عن الصّفة تشرح بأن لازم المعنى فيها يكون صفة، ثم يقدّم المثال (نقي الإزار كناية عن صفة العفة) وهكذا مع الأقسام الأخرى. والإشارة إلى الصّفة، ليس هو جوهر الكناية ولا الغاية منها، والتّركيز على ذلك لدرجة يصير معها من مسلّمات البلاغة، تضييق لأفق هذا الوجه البلاغي. فالقول الصّريح حجّة لإثبات الصّفة، والمساءلة تثري هذا الانتقال عبر الحوار متعدّد الجهات: ما المقصود بالقول الصّريح، ما العلاقة بين الصّريح والضّمني (لازم المعنى) ما مدى قوة الاستدلال بالقول الصّريح على الضّمني؟ وقد تضفي المساءلة إلى مساءلة معاكسة، أي مساءلة الكناية من حيث مقدرتها الحجاجيّة في سياق معين، ولا شك أنّ هذه الكفاءة النّقديّة تعدّ من أعلى المستويات المعرفيّة المراد تحقيقها، كما قد تضفي المساءلة إلى أعلى مستوى مستهدف (المستوى الإبداعي)، فيوظف المتعلّم الآليات لإنتاج كنايات في سياقات واقعيّة دالة.

فعبارة (ألقى عصاه) مع تحقّق الشّروط السّياقيّة، كناية عن (الكفّ عن السّفر) ويكون توجيه المساءلة ب:

-ما المقصود بالعبارة داخل السّياق؟

-ما العناصر التي تتيح تأويل الأشارة (الكف عن السّفر)؟

-هل هناك تأويلات أخرى؟

-ما العلاقة بين العبارة ولازمها؟

-كيف تكون العبارة (ألقى عصاه) حجّة لقول اللازم منها(الكفّ عم السّفر)؟

-هل يمكن أن تستعمل عبارة أخرى حجة لقول (الكف عن السّفر) بحسب واقعك؟

سيقود-كما هو الأمر في المساءلة-كل جواب لسؤال، انطلاقا من الأسئلة والأجوبة التي تؤسّس لحجاج الكناية، ووصولا إلى الحوار باعتباره اصلا بلاغيا، لا ينفك يظهر في

كل ممارسة بلاغيّة، سواء في توظيف البلاغة في الخطاب، أم التّحليل البلاغي للخطاب، أم أثناء اعتماد الخطاب منطلقا لتدريس البلاغة.

5. خاتمة: لقد حاولنا من خلال هذ المقال عرض أهم المنطلقات لنظريّة الحجاج بالمساءلة، المتمثلة أساسا في المفهوم المساءلاتي للبلاغة، الذي يقوم على أساس التّفاوض حول المسافة بين عناصر الخطاب، وتحديد خصائص المساءلة وشروطها في بناء العلاقات بين السّؤال والجواب التي تحرك التّفاوض بلاغيا وحجاجيا، وتحلل نجاعة الأشكال الخطابيّة. وقد حاولنا توظيف تلك النّتائج لتحليل الكناية، منتقلين من المفهوم البلاغي لهذه الصّورة، وصولا إلى الجانب الحجاجي اللصيق بهذا المفهوم، من خلال تحليل الجانب المساءلاتي لها، الذي يمكن أن يكون بمثابة بنيّة عميقة لتشكيل وتحليل الكناية، كما أنّه يقدم وجهة جديدة للكشف عن القيم الحجاجيّة للكناية، التي لا تنفك تتعالق مع القيم البلاغيّة. ويمكن تحديد نتائج البحث وتوصياته في:

-تكشف نظريّة المساءلة عن تكامل البلاغي والحجاجي؛

-الوجوه البلاغيّة صورة لمفهوم البلاغة والحجاج في نظريّة المساءلة، لأنّها تقوم على ثنائيّة الضّمني والصّريح، وهي ثنائيّة تتيح مجالا خصبا لتطبيق إجراءات المساءلة (التّفاوض حول المسافة، السّؤال والجواب...)؛

-الكناية في البلاغة العربيّة صورة لمساءلة عميقة، بين المعنى ولازمه؛

-يكشف التّحليل المساءلاتي للكناية عن صورة متينة لتعالق البلاغي والحجاجي لم يغفل عنها البلاغيون في بناء المفهوم، لكنّ انحسار البلاغة في مجال تزيين الخطاب لاحقا (مع شرّاح السّكاكي وملخِّصوه) أغفل الجانب الحجاجي للكناية؛

-يمكن لفرضيّة تكامل الحجاجي والبلاغي أن تكشف عن جوانب حجاجيّة مهمّة في البلاغة العربيّة، خاصّة على مستوى بناء المفهوم، شرط ألا يجرد المفهوم البلاغي من السّياق المعرفي الذي أنتجه، لصالح المعيرة البيداغوجيّة وما تفترضه من اختزال؛

-تتيح نظريّة المساءلة وإجراءاتها في تحليل الخطاب مداخل هامّة في مجال تدريس البلاغة والأدب عموما، لأنّها تكشف عن خصائص الاستعمال وأهدافه وتنسجم مع المقاربات التّعليميّة الحديثة التي تجعل الواقعيّة معيارا هامًّا لطرائقها التّعليميّة، والكشف عن مقومات الأشكال البلاغيّة الحجاجيّة في حال التّشكيل والتّلقي،

وانسجامها مع الجانب البلاغي والجمالي، يعطي تعليم البلاغة تلك الواقعيّة والمرونة، باعتبار الكلام وسيلة للحوار الفعال المنتج؛

-يمكن تعميم البحث على أشكال بلاغيّة أخرى للكشف عن القيم الحجاجيّة فيها كالاستعارة والتّشبيه.

6. قائمة المراجع:

- جبرى، إدريس. (2017). الحجاج والبلاغة وعلم الأشكلة. مجلة البلاغة وتحليل الخطاب(10).ص 117،
- بن هاشم، الحسين. (2014). بلاغة الحجاج الأصول اليونانيّة، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- علوي،حافظ اسماعيل ، (2010)، مقدّمة الكتاب، حافظ اسماعيل علوي (المحرر) الحجاج مفهومه ومجالاته، الأردن، عالم الكتاب الحديث.
- الجرجاني،عبد القاهر. (1960). دلائل الإعجاز (الإصدار ط6). القاهرة مطبعة محمّد علي صبيح وأولاده.
- صولة،عبد الله. (2011). في نظريّة الحجاج، تونس، الشّركة التّونسيّة للنشر.
- العمري محمّد.(2005).البلاغة الجديدة بين التّخييل والتّداول، المغرب، إفريقيا الشّرق.
- القارصي،محمّد علي. (د ت). البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لميشال مايير. حمادي صمود (المحرر)، أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، تونس، كليّة الآداب منوبة.
- مشبال، محمّد. (2017). في بلاغة الحجاج، عمان، داركنوز المعرفة.*

7. هوامش:

* ميشال مايير (Michel Meyer): فيلسوف أمريكي، أستاذ كرسي للفلسفة والبلاغة بجامعة بروكسيل الحرة وبجامعة مون Mons ببلجيكا، وأحد أكبر منظري البلاغة الجديدة فقد سار على نهج أستاذه شاييم بيرلمان. يدير سلسلة (Collection) (السّؤال الفلسفي) التّابعة لمنشورات الجامعة الفرنسيّة(P.U.F)، كما أنّه مدير المجلة العالميّة للفلسفة، ورئيس المركز الأوربي لدراسة الحجاج (P.C.E.E.A)، ينظر: جبرى إدريس" الحجاج والبلاغة وعلم الأشكلة، " البلاغة وتحليل الخطاب،10/(2017)، ص116.

1- جبرى إدريس" الحجاج والبلاغة وعلم الأشكلة، " البلاغة وتحليل الخطاب،10/(2017) ص116.

2- المرجع نفسه، ص:119.

3- محمّد علي القارصي " البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لمشيل ميار" ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود تونس: كليّة الآداب منوبة، ص392.

4- المرجع نفسه، ص: 393.

5- جبرى إدريس" الحجاج والبلاغة وعلم الأشكلة، "ص117.

*المشهورات: ما يعتمد عليه جمهور النّاس في بناء أحكامهم واختيار أفعالهم...يستعملونها في السّلوك وفي تدبير شؤون الاجتماع، وهي بالجملة مقدمات غير يقينيّة.ينظر: محمّد علي القارصي "البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لمشيل ميار" ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، تونس: كليّة الآداب منوبة، ص: 115.

6- جبرى إدريس" الحجاج والبلاغة وعلم الأشكلة، "ص:117.

7- المرجع نفسه، ص: 123.

8- المرجع السّابق، ص:124.

9- صولة ص: 46/42.

10- جبرى إدريس" الحجاج والبلاغة وعلم الأشكلة، "ص: 125.

11- محمّد علي القارصي " البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لمشيل ميار" ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، ص:394.

12- جبرى إدريس" الحجاج والبلاغة وعلم الأشكلة، "ص: 117.

13- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 57.

* هناك من يفرق بين الحجة والدّليل باعتبار أن الحجة "استدلال موجه لتأكيد قضيّة معينة أو دحضها"، أي أنها ذات بنيّة منطقة، أما الدّليل فهو "عمليّة توجه التّفكير العقلي بصورة يقينيّة ومقنعة" ويأخذ صورة الاستدلال من حيث انسجام المقدمات والنّتائج؛ دون أن يكون ذا طابع منطقي بالضّرورة، كما يرتبط بالواقع، (أحداث، وثائق، وقائع) ويتميز بخصيصة الحقيقة، ينظر: (علوي، 2010، صفحة 10).

14- بن هاشم الحسين، بلاغة الحجاج الأصول اليونانيّة، ص: 220.

* المعهود استعمال مصطلح الخطيب عند الحديث عن العناصر الخطابيّة لأرسطو، لكننا نستعمل الباث لأنه عام، وقد نستعمل المتكلّم، للقصد نفسه، ذلك أن (الخطيب) قد يحيل إلى الأشكال الخطابيّة التي أسس لها أرسطو في نظريته(الجنس القضائي والمشاوري والاحتفالي)

15- مشبال محمّد، في بلاغة الحجاج، ص: 72

16- المؤجع نفسه، ص: 169.

17- المرجع السّابق، ص: 258.

18- محمّد علي القارصي "البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لمشيل ميار" ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، ص:399.

19- جبرى إدريس" الحجاج والبلاغة وعلم الأشكلة، "ص:127.

*ذلك في سياق تمييز الحجاج البلاغي(الخطابة) عن الجدل، فالأوّل احتمالي: أي أنّ مقدّماته غير يقينيّة فضلا عن نتائجه، أما الجدل فمقدماته يقينيّة فيكون الحجاج فيه برهانيا...أمّا القول بالاحتماليّة في الكناية مطلقا؛ فلا يخلو من تعميم يحتاج إلى تنسيب، لأنّ هناك فرقا بين الكناية الفعليّة، أقصد الكناية الخطابيّة التي تستعمل في سياق محدود، وهي الكناية التي أسّست البلاغة العربيّة المعياريّة لمفهوم الكناية وفقها، يكون المخاطب فيها معينا، ممدوحا أو مهجوا أو مستشفعا...ودائرة الخطاب لا تتعدّى المقصود بالخطاب والمستمع المتوقع، وهذه الدّائرة الضّيقة تقلل من احتماليّة الكناية وتجعل المعنى المقصود لازما للمصرح به، بناء على القصد والسّياق، مثل (نؤوم الضّحى) فإن لازم معناها في سياق الغزل لا يخرج عن التّرف(مخدومة وليست بخادمة). وهنا يكون طريق الاحتجاج وسبيل الاقناع واضحا تبعا لضيق دائرة الاحتمال، فالمقصود يصل بالخطاب يصل إلى النّتيجة (الجواب) ولا يحتمل غيره، وكذلك جمهور السّامعين. وإنّما يتسع الاحتمال في الكناية حين لا تكون خطابيّة(أقصد موجّهة لشخص معين كما هو الحال في الأغراض القديمة) وتأخذ احتماليتها تلك تبعا لانفتاح العبارة/ الخطاب على تأويلات معينة يقصدها الباث أو يثيرها المتلقي، كما هو الحال في النّصوص المعاصرة التي تراهن جماليا وبلاغيا على تعدّد التّأويلات، وتتأفف من المعنى الضّيق المحدود، فتكون احتماليّة الكناية مكمن بلاغتها وجماليتها، لا دليلا على ضعفها ولأنّ صفة الثّبوت في الكناية أقوى رغم تعدّد السّياقات لجأت البلاغة المعاصرة ومعها الدّراسات النّقديّة للأخذ بمفهوم الرّمز القابل للاحتماليّة المفتوحة، رغم كون البلاغة القديمة نفسها تجعل الرّمز ضربا من أضرب الكناية...

20- محمّد علي القارصي " البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لمشيل ميار" ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، ص:399.

*فإيتوس الشّاعر الذي يرى أنّ الغموض مقياس شعريّة الشّاعر يعمد إلى تعميق المسافة بينه وبين مستمعه لحد التّعميّة والتّضليل، ولعلّ هذا وجه قد يبرر استبدال الكناية على مستوى الوظيفة الشّعريّة بالرّمز، رغم أنّ القدماء جعلوا الرّمز نوعا من أنواع الكناية، لكنّ ذلك كان على مستوى التّنظير.

*لعلّ هذا ما يجعل الحوار والاختلاف النّقدي حول الاستعارات والتّشبيهات أشد حضورا في النّقد العربي، خاصّة في معرض المفاضلة بين الشّعراء، في حين تنأى الكناية عن ذلك لأنّها تبدو كأنّها مسلمة؛ يقل الاختلاف حول وجهتها الإشاريّة أو نماذج تشكيلها

21- الجرجاني، ص: 430

22- المرجع نفسه، ص: 60.

*من ذلك مثلا أنّ الله تعالى قرن المقدرة على فهم أمثلة القرآن بالعلم، فصار، تبعا لذلك، من لا يعقل الأمثال عن الله لا يمكن وصفه بالعلم:"(وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلّا العالمون) العنكبوت/الاية 43.

*قد لا يتعارض هذا التّشبيه التّوضيحي مع جذور تشبيه الكلام بالسّلاح والعلاقة بين الكلم (الجرح وأثره) و الكلم، وقولهم (جرح السّنان يزول وجرح الكلام يطول..)

23- للاستزادة حول موضوع مشكلات تدريس البلاغة في المدارس العربيّة عد إلى مقال: عبد اللطيف عماد، (2018)، تدريس البلاغة العربيّة التّاريخ الحاضر المستقبل، عالم الفكر، العدد 176، ص 50.

24- لمزيد من البيان حول الاختزال الذي عرفته البلاغة العربيّة؛ ينظر: محمّد العمري، البلاغة الجديدة بين التّخييل والتّداول، ص ص35 ،80.